

الإقتصاد الأخضر تجارب دول أسيوية وعربية مع الإشارة إلى تحديات تطبيقه في العراق

Green Economy The experiences of Asian and Arab countries, with reference to the challenges of its application in Iraq

"al'iqtisad al'akhdar tajarib dual 'asiawiat waearabiat mae al'iisharat 'iilaa tahadiyat tatbiqih fi aleiraq"

¹ حيدر طالب موسى

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المثنى، 66000، العراق.

¹ Hayder Talib MOUSA

Department of Financial and Banking Sciences, faculty of Administration and Economics, University of Al-Muthanna, Al-Muthanna, 66000, IRAQ.

 hayder.talib@mu.edu.iq



<https://orcid.org/0000-0001-6206-0840>

² مقداد جاسم عبد الكرعاوي.

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المثنى، 66000، العراق.

² Miqdad Jasim Abed ALKARAWI.

Department of Financial and Banking Sciences, faculty of Administration and Economics, University of Al-Muthanna, Al-Muthanna, 66000, IRAQ.

 miqdad_jasim@mu.edu.iq



<https://orcid.org/0000-0001-9036-0496>

³ وضاح رحيم راهي.

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المثنى، 66000، العراق.

³ Wadhah Raheem RAHI.

Department of Financial and Banking Sciences, faculty of Administration and Economics, University of Al-Muthanna, Al-Muthanna, 66000, IRAQ.

 Wadhah_raheem@mu.edu.iq



<https://orcid.org/0000-0003-4138-3573>

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/30

تاريخ الاستلام: 2021/12/30

توثيق هذا المقال: أسلوب إيزو 690-2010

موسى، الكرعاوي، راهي، حيدر طالب، مقداد جاسم عبد، وضاح رحيم، ديسمبر 2021. الإقتصاد الأخضر تجارب دول أسيوية وعربية مع الإشارة إلى تحديات تطبيقه في العراق. مجلة التراث، المجلد 11، العدد 05، من ص 44، إلى ص 66. [ISSN: 0339-2253 E-ISSN: 2602-6813].

TO CITE THIS ARTICLE Style ISO 690-2010:

MOUSA, Miqdad, RAHI, Hayder Talib, ALKARAWI, Jasim Abed, wadhah Raheem, December 2021. Green Economy The experiences of Asian and Arab countries, with reference to the challenges of its application in Iraq. AL TURATH Journal. volume 11, issue 05, P 44, P66. [ISSN: 0339-2253 E-ISSN: 2602-6813].

تنبيه:

ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة وتخضع كل منشورات للحماية القانونية المتعلقة بقواعد الملكية الفكرية، ويحمل أصحابها فقط كل تبعات مؤلفاتهم.



Attention:

What is stated in this journal expresses the opinions of the authors and does not necessarily reflect the views of the editorial board or university. All publications are subject to legal protection related to intellectual property rules, and their owners only bear all the consequences of their literature.

Open Access Available On:

<https://www.asin.cerist.dz/en/PresentationRevue/323>

OPEN ACCESS



V 4 0

*المؤلف المرسل: مقداد جاسم عبد الكرعاوي، البريد الإلكتروني: miqdad_jasim@mu.edu.iq

أصبح الإقتصاد الأخضر في الآونة الأخيرة مفهوماً ذو أهمية بالغة في معظم الإقتصادات العالمية لدوره الحيوي في الربط الإيجابي بين الجانبين البيئي والإقتصادي على حد سواء وذلك في ظل التحديات البيئية المصاحبة للأنشطة الاقتصادية المختلفة ، فأهمية البرامج الخضراء تنبع من عدة جوانب أو آثار إيجابية مصاحبة لتطبيق هذه البرامج تتمثل في التقليل من الكلف المستقبلية المصاحبة للمشاكل البيئية من جانب ومن جانب آخر أثره الإيجابي على الفرد والمجتمع.

وتناول البحث أهم التجارب الخضراء على المستويين الآسيوي والعربي مع الإشارة الى تحديات تطبيقه في العراق خصوصاً في ظل الظروف التي عايشها العراق في السنوات الماضية وما يعيشه حالياً من ظروف سياسية وأقتصادية ، فالهدف من هذه التجارب هي محاولة العراق للاستفادة منها ولو جزئياً كبداية و بالأخص في مجالات الطاقة المتجددة. وأشار البحث الى التحول الأخضر في العراق لا يمكن أن يأتي إلا ببناء نموذج نمو اقتصادي مستدام في ظل حالة من التنوع في مصادر الناتج والخروج من حالة الاعتماد على المورد النفطي في تمويل نفقاته العامة بحيث أصبح أي تقدم اقتصادي رهناً للتقلبات في أسعار النفط العالمية.

الكلمات الدالة: الإقتصاد الأخضر ، التلوث البيئي ، النمو الأخضر ، النمو الاقتصادي ، الصفة الريعية.

تصنيفات JEL: Q52, O44, Q01

Abstract :

The green economy has recently become a concept of great importance in most global economies for its vital role in the positive link between the environmental and economic aspects alike, in light of the environmental challenges accompanying various economic activities. The importance of green programs stems from several aspects or positive effects accompanying the application of these programs It is represented in reducing the future costs associated with environmental problems on the one hand, and on the other hand, its positive impact on the individual and society.

The research dealt with the most important green experiences at the Asian and Arab levels, with reference to the challenges of its application in Iraq, especially in light of the circumstances that Iraq has experienced in the past years and the political and economic conditions it is currently experiencing. sustainable energy. The research indicated that the green transformation in Iraq can only come by building a sustainable economic growth model in light of a state of diversity in the sources of output and an exit from the state of dependence on the oil resource in financing its public expenditures, so that any economic progress became subject to fluctuations in international oil prices.

Keywords: green economy, environmental pollution, green growth, economic growth, rentier character.

JEL Classification Codes : Q52, O44, Q01.

Résumé :

L'économie verte est récemment devenue un concept d'une grande importance dans la plupart des économies mondiales pour son rôle essentiel dans le lien positif entre les aspects environnementaux et économiques, à la lumière des défis environnementaux qui accompagnent diverses activités économiques. L'importance des programmes verts découle de plusieurs aspects ou effets positifs accompagnant l'application de ces programmes.

La recherche a porté sur les expériences vertes les plus importantes aux niveaux asiatique et arabe, en référence aux défis de son application en Irak, en particulier à la lumière des circonstances que l'Irak a connues ces dernières années et des conditions politiques et économiques dans lesquelles il se trouve actuellement. éprouver. l'énergie durable. La recherche a indiqué que la transformation verte en Irak ne peut venir qu'en construisant un modèle de croissance économique durable à la lumière d'un état de diversité dans les sources de production et une sortie de l'état de dépendance à l'égard de la ressource pétrolière dans le financement de ses dépenses publiques, donc que tout progrès économique devenait soumis aux fluctuations des prix internationaux du pétrole.

Mots-clés : économie verte, pollution de l'environnement, croissance verte, croissance économique, caractère rentier.

Codes de classification JEL : Q52, O44, Q01.

لقد كانت الدراسات التنموية السابقة تركز بالدرجة الاساس على جانبين أو عنصريين فقط وهما العمل ورأس المال وأن كانت الكفة تميل لصالح عنصر رأس المال في بادئ الامر، ومع التطور العالمي في شتى المجالات والاخص الاقتصادية منها توسع المفهوم التنموي ليشمل أطراً جديدة لم يتم تناولها في السابق ومنها موضوع بحثنا وهو مفهوم الإقتصاد الأخضر والذي يعد أحد الدعائم الاساسية لتحقيق التنمية الشاملة وبالاخص في ظل ما يعيشه العالم من ازمت مختلفة الغذائية منها والبيئية.

فالنماذج التنموية الحالية لابد لها من ان تواكب عجلة التطور في سبيل بناء نماذج وتطبيق تجارب تنموية تحقق التكامل بين الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعملية التنموية وخلق حالة من التنوع التطبيق من اجل ضمان الاستمرارية في الاثار الايجابية بما يضمن حقوق الاجيال القادمة .

أن الانتقال للأقتصاد الأخضر عملية تنموية شاملة ذات أبعاد بيئية في هيكلها العام تهدف الى الحد من المخاطر البيئية للأنشطة الاقتصادية ويتم تحقيق ذلك بشتى الطرق من حيث توظيفها للموارد والايجابية فيما تتركه من أثار لاحقة ليس على البيئة وحسب بل على النمو في مستويات الدخل والتوظيف والتقليل من حالات الفقر والاثار الاجتماعية المترتبة على ذلك بتحقيقها لحالة من التوافق بين الانشطة الاقتصادية والبيئية وضرورة توفير البنى التحتية اللازمة لذلك والتي تؤدي دورها في هذا المجال على سبي المثال لا الحصر تقليلها للانبعاثات الغازية للمشاريع الاقتصادية .

ويتطلب تطبيق مفاهيم الإقتصاد الأخضر تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد وتحقيق التنوع البيولوجي كهدف أساسي الذي يعد الطريق الاساس لتطبيق مختلف المفاهيم والمؤشرات في هذا المجال وذلك من خلال لتركيز على الاستثمار الموجه للموارد الطبيعية وخصوصاً ان الكثير من دول العالم تعتمد في معيشتها على هذه الموارد مما يؤكد على ضرورة تعظيم القيمة الكلية لما تنتجه هذه الموارد الطبيعية .

فالإقتصاد الأخضر يوفر نهجاً كلياً للنمو الاقتصادي المستدام بتركيزه الدائم على الاستثمارات والتوظيف والمهارات اللازمة لتحقيق الهدف المنشود من تطبيق الإقتصاد الأخضر وإعادة التعريف أو إعادة التنظيم للمفهوم التقليدي للصناعات المختلفة بدءاً من الصناعات الصغيرة وانتهاءً بأكبرها حجماً وهذا يتطلب حالة من الوعي بأهمية ذلك ، فهذا الوضع لا يساهم في تحسن الوضع البيئي لما تتركه التنمية الاقتصادية فحسب بل ما يتركه على الحالة المادية لمختلف المجتمعات فالاستهلاك والتوظيف الجائر لرؤوس الاموال (والاخص الطبيعية منها) يسبب حالة من الهدر والتي وأن لم يتم توجيهها ستتسم بالديمومة السلبية .

فالهدف الاساسي للأقتصاد الأخضر هو تحقيق الاستدامة في الاثار الايجابية والتكامل بين مختلف الانشطة الانتاجية والجوانب البيئية بما يخلق تجربة تنموية متكاملة تحقق حالة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تضمن حقوقاً متساوية ومنصفة للأجيال القادمة .

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من كون الاقتصاد الأخضر ذو علاقة وثيقة وتبادلية مع الاستثمار في رأس المال الطبيعي فتعزيز الاستثمار في هذا المجال يحقق من أهداف التنمية المستدامة بتركيزها على التكنولوجيا المتقدمة ذات الاستخدام النظيف ومختلف الموارد وليس الطبيعية وحسب بما يحقق التكامل بين الجوانب البيئية والاقتصادية وخصوصاً في ظل التوجهات العالمية الداعية الى إيجاد حلول مختلفة وناجعة للمشاكل البيئية وخلق نماذجاً اقتصادية تنموية تخرج من أطارها التقليدي المرتكز على العمل ورأس المال وتحقيق معدلات مرتفعة لنمو ال GDP الى نماذج تحقق الكفاءة الاقتصادية والبيئية وتخلق حالة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي قائمة على تحقيق الامثلية في الاستخدام ومختلف الموارد الاقتصادية ، بمعنى آخر تعزيز القدرة البيئية للموارد المذكورة وأحداث النمو الاقتصادي بأقل الاضرار البيئية أي ادخال العنصر البيئي كمتغير هام ومؤثر على نماذج النمو الاقتصادي .

مشكلة البحث

أن مشكلة البحث تتركز في أن مختلف الدول وعلى الرغم من تحقيقها لمعدلات نمو اقتصادية مرتفعة وتقدماً تكنولوجياً هائلاً ألا أن هذا التقدم يأتي مصحوباً بمشاكل بيئية لا حصر لها لذا أصبح من المحتم عليها إيجاد الحلول لهذه المشاكل والانتقال الى اتجاه تنموي جديد يحقق الاهداف التنموية المستدامة بما يحقق أفضل الانتاج بأقل الاضرار فهذا الهدف لا يحقق التحسين البيئي بل يحقق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية وأعتبر الاقتصاد الأخضر مساراً جديداً لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء أو التخفيف من معدلات الفقر .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تطبيق الدول لمفهوم الاقتصاد الأخضر يكون منطلقاً للتنمية المستدامة طويلة الاجل بما يحقق الكفاءة والاستخدام الامثل للموارد و الاستخدام النظيف لمصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من حدة الفقر بما يعزز النمو الاقتصادي المستدام ويقدم أملاً في النمو لأجل طويلة ، كون النمو الاقتصادي التقليدي يترك أثراً بيئية ضارة تتميز بالارتفاع الكبير في كلف مواجهتها مستقبلاً وهدر الموارد المالية الممكن أستغلالها في مجالات أكثر انتاجية.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

- 1) التعريف الدقيق بمفهوم الاقتصاد الأخضر ومؤشراته المختلفة بما يساعد واضعي السياسة على إيجاد السبل المثلى لتطبيقه وتعظيم أثاره الايجابية مستقبلاً .
- 2) تحديد المصاعب أو التحديات التي يواجهها ومحاولة الاستفادة من التجارب العالمية في الدول في سبيل التركيز على إيجاد السبل المثلى والبنى التحتية والمهارات اللازمة والبيئة الإيجابية لتحقيق ذلك .

3) وضع الأطر التشريعية القانونية الضرورية لتطبيق هذا المفهوم الحيوي بناءً صناعات وأنشطة اقتصادية بيئية في محتواها الرئيسي بما يساهم في بناء نماذج للاقتصاد الأخضر تتلائم والبيئة التنموية والوضع الاقتصادي لمختلف الدول في أنماط الانتاج والاستهلاك.

أيجاد نوع من الاتفاقيات التي تساهم في نقل التكنولوجيا اللازمة لتحقيق وتطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر من خلال عقدها مع الدول التي طبقتها ومحاولة الاستفادة من تجاربها وتطويعها بما يلائم بيئتها الاقتصادية وينسجم مع الأوضاع العامة في البلاد المطبقة فيها .

المبحث الأول: الاقتصاد الأخضر " المفهوم ، المؤشرات ، الدوافع وآليات التطبيق "

نستعرض هنا المفاهيم الاساسية للاقتصاد الأخضر وما تشكله من منطلق مهم لما يواجه الاقتصاد من مشاكل بيئية في ظل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية المتنوعة من أجل التوصل للسبل الفاعلة للتقليل من الآثار السلبية المترتبة عليها.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر

أصبح مفهوم الاقتصاد الأخضر في الآونة الأخيرة من المفاهيم الاستراتيجية والمحورية في مختلف المناقشات والمؤتمرات الاقتصادية وغير الاقتصادية حتى ، وهذا يدل على أهمية هذا الجانب وتكامله مع بقية الأنشطة الإنتاجية فالسعي في الآونة الأخيرة هو القيام بمختلف الفعاليات وتحقيق مختلف الاهداف الاقتصادية والاجتماعية دون الاضرار بالبيئة فقد ينتج ضرر بيئي من مختلف الأنشطة المقامة وهذا ما عالجته الاقتصاد الأخضر كجوهر أساسي في مفهومه وأطار عمله الساعي لخلق منظمة اقتصادية اجتماعية بيئية فاعلة على المستوى العالمي . مما يفرض على مختلف المؤسسات الدولية وضع تعريف محدد للاقتصاد الأخضر وجوانبه الاساسية لكي يشكل خطة عمل لمختلف البلدان فقد عرفه برنامج الامم المتحدة للبيئة بأنه الاقتصاد المهادف الى تحقيق الرفاهية و العدل والمساواة على الاجل الطويل دون تعريض الاجيال اللاحقة لمخاطر التدهور في الانظمة البيئية في ظل الندرة الكبيرة لمواردها ⁽¹⁾ ، فهذا التعريف يركز على تحسين الحالة المعاشية لأفراد المجتمع والسعي الى الرفع من متوسط الدخل الفردي على الاجل الطويل أي أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون مستداماً وفي نفس لا يخلق وضعاً بيئياً تعاني في ظله المجتمعات من النقص الواضح في الموارد اللازمة لمواجهة أي خطر يهددها في هذا الجانب.

كما وضع برنامج الامم المتحدة فيما بعد عدة تعاريف للاقتصاد الأخضر على سبيل المثال بأنه الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية ويسعى الى الكفاءة في الموارد المستخدمة فالتساؤل الاساسي هنا ليس كم نتج بل كيف نتج ⁽²⁾ .

كما عرفت منظمة التعاون والتنمية OECD الاقتصاد الأخضر بأنه من الوسائل اللازمة لمواصلة النمة الاقتصادي المهادف الى المحافظة على مختلف الموارد الطبيعية ⁽³⁾ . نرى من خلال هذا التعريف أن منظمة التعاون والتنمية قد اعتبرت الاقتصاد الأخضر وسيلة من وسائل النمو الاقتصادي أو بتعبير آخر أدخلت العنصر البيئي كمتغير أساسي على نماذج النمو الاقتصادي أي أنها تسعى الى خلق نموذج تنموي جديد قائم في جزء مهم وأساسي منه على إضافة العنصر البيئي كمتغير أساسي في النماذج التنموية القائمة او التي قد تقترح مستقبلاً ، كما ان هنالك حقيقة لا بد من الإشارة إليها وهي أن

الاقتصاد الأخضر لا يعد نموذجاً تنموياً ذو أساليب بديلة بل يعد عنصراً محسناً للنماذج القائمة بأعباءه نموذجاً تنموياً مستداماً .

مما تقدم نلاحظ أننا أمام حقيقة مهمة وأساسية هي أن الاقتصاد الأخضر لا يسعى الى التقليل من حجم الاستثمارات بل على العكس يسعى الى الرفع من حجمها في مختلف البلدان حتى تتحقق الاهداف الاساسية التي دعا لها هذا المفهوم وتنبته مختلف الدول على اختلاف توجهاتها وأنظمتها , فما يدعوا إليه هذا الاقتصاد هو تحسين الاساليب الانتاجية ووضع طرق إنتاج أو طرق عمل تحقق التكامل الاقتصادي , الاجتماعي والبيئي ويقلص الفوارق بين مختلف المناطق والافراد حتى لا تكون التكاليف المستقبلية لمواجهة الاثار السلبية اكبر مما تم الحصول عليه من مختلف الأنشطة المقامة هذا من جانب ومن جانب آخر أن يكون التحول نحو تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر تحولاً تدريجياً يتلاءم والوضع القائمة في كل بلد حتى يكون تحولاً سليماً وقائماً على أسس صحيحة تحقق أثراً إيجابية مستقبلاً وتحقق وفرة الى حد ما في رؤوس الاموال الثلاثة المكونة له وهي (رأس المال الانتاجي , رأس المال البشري , رأس المال البيئي) أي انه يسعى الى التقليل من الاثار السلبية المشكلة الاقتصادية (ندرة الموارد وتعدد الحاجات).

المطلب الثاني: نشأة الاقتصاد الأخضر

تم تناول المواضيع التي يتناولها الاقتصاد الأخضر في بادئ الامر من خلال مؤتمر التنمية المستدامة الذي عقد في مدينة برونتلاند النرويجية آنذاك ومن ثم تم عقد مؤتمر ريو دي جانيرو (مؤتمر قمة الارض) عام 1992 وتناول المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية⁽⁴⁾ . وانبثقت من خلال هذا المؤتمر ثلاثة اتفاقيات هي⁽⁵⁾ :-

- اتفاقية التنوع البيولوجي CBD
- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD
- اتفاقية الامم المتحدة الطارئة لتغير المناخ UNFCCC

ونلاحظ من الاتفاقيات أعلاه تركيزها الشديد على مبدأ التنوع في تناولها للجوانب البيئية من خلال التركيز على مبدأ الاستخدامات السليمة للموارد المتوفرة وعدم أستنزافها بما يؤثر على قدرة الاجيال الحاضرة والمستقبلية في مواجهة الازمات التي تواجهها ، وفي إطار سعي الامم المتحدة لتحقيق الاهداف المعلنة أعلاه ومن خلال برنامجها البيئي UNEP عام 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر المتكونة من مجموعة من البرامج والسياسات الهادفة الى الاستثمار في القطاعات الخضراء والسعي لتحقيق ما يسمى بأخضرار القطاعات غير النظيفة من أجل التقليل من أثارها البيئية⁽⁶⁾ . فمن خلال هذه السياسات والبرامج التي وضعتها مختلف الدول يمكن أن نطلق بأنها تهدف الى (تخضير الاقتصاد) أي التقليل من الاثار السلبية للبيئة وما ينتج من مختلف الفعاليات الاقتصادية .

ومن أجل تعميق وترسيخ البرامج البيئية الخضراء للاقتصاد بمختلف مؤشراتها عقد مؤتمر RIO+ (مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة) في حزيران 2012 وركز على الجوانب الأساسية الآتية و هي⁽⁷⁾ :

- تفعيل الدور المؤسسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- الدور التكنولوجي للاتصالات من أجل تعزيز دور الدول النامية في تحقيق الإقتصاد الأخضر
- والتقليل من نسبة الفقر في هذا السياق بأعباءه أعظم التحديات التي تواجهها مختلف البلدان
- التأكيد على أن الناس هم المركز المحوري لتحقيق مختلف الاهداف
- التأكيد على الامن والنظام واحترام حقوق الانسان كوسائل فاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

نلاحظ مما تقدم ان الدور المهم والمحوري الذي تصدرته القضايا البيئية سواء في النقاشات السياسية أو الاقتصادية حيث أن مختلف بلدان العالم أعادة النظر في برامجها التنموية الاقتصادية على أساس ما تم إقراره من مختلف الاتفاقيات والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية والحماية البيئية وتقديم الدعم المالي والتكنولوجي لتحقيق ذلك وبالأخص فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا للبلدان النامية من خلال التعاون المشترك لتحقيق مختلف الاهداف .

المطلب الثالث: مؤشرات الإقتصاد الأخضر

من التحديات الاساسية التي تواجه تنفيذ البرامج والسياسات المختلفة للإقتصاد الأخضر عدم وجود معايير أو مقاييس موحدة تحقق التوافق بين الجانبين البيئي والاقتصادي ولذلك في هذا السياق أصدرت لجنة التنمية المستدامة (CSD) مجموعة مكونة من خمسين مؤشراً تقيس التقدم صوب تحقيق الإقتصاد الأخضر وتعد هذه المجموعة الاساس من 96 مؤشراً مقترحاً الهادفة الى تحقيق أو قياس التنمية المستدامة ومدى تطبيق الدول لمعايير التقدم للإقتصاد الأخضر ، فيما قام البرنامج البيئي للأمم المتحدة بوضع ثلاث مجاميع أساسية لقياس الإقتصاد الأخضر تختار منها البلدان ما يتناسب وإمكانياته لبلوغ الاهداف المنشودة من أو الاهداف الخضراء وهذه المجاميع هي كالآتي⁽⁸⁾ :-

المجموعة الاولى :- المؤشرات الاقتصادية الهادفة الى زيادة كفاءة مصادر الطاقة والمواد الأولية ودورها في تخفيض كمية النفايات والتلوث أي القدرة الاقتصادية للموارد على تحقيق الاستدامة للأهداف الخضراء .

المجموعة الثانية :- المؤشرات البيئية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية على المستوى الكلي ويمكن التعبير عنها بكمية المياه والطاقة المستخدمة في إنتاج كل وحدة من وحدات الـ GDP .

المجموعة الثالثة :- المؤشرات التجميعية المتعلقة بمسار التقدم والرفاه الاجتماعي على المستوى الكلي والمعبرة عن استهلاك رأس المال الطبيعي مثل الابعاد الخاصة بالحاسبة البيئية والاقتصادية أو تحت ما يسمى بمبادرة ما بعد الناتج المحلي الاجمالي والمتعلقة بالجوانب الصحية ومختلف الجوانب الاخرى المتعلقة بالرفاه الاجتماعي .

مما تقدم نلاحظ بأنه تم الاقرار والتأكيد على تنفيذ هذه المؤشرات من خلال مؤتمر 2012RIO+ وتدعيم التنفيذ الدولي لها بما يتناسب والامكانيات المتاحة بصورة تعجل من النمو الاقتصادي وتجنب المجتمع الجوانب السلبية لتدهور الانظمة البيئي . ونرى من أن المؤشرات أعلاه تعد مؤشرات شمولية تعمل على تحقيق التكامل بين الاطر الاجتماعية والبيئية والتنموية وفي نفس الوقت هي مؤشرات يمكن تشكيلها حسب قدرة البلد وبشكل تدريجي من خلال

السعي الى أيجاد تقنيات إنتاجية أكثر تقلل من الانبعاثات الضارة وتحسن من الانتاج في الوقت ذاته وتشجيع البناء التكنولوجي والاستفادة من مختلف التجارب العالمية في هذا الاطار أي السعي المشترك لتحقيق ذلك وزيادة قدرة مختلف بلدان العالم باستغلال مواردها الطبيعية بأساليب تنموية ملائمة ومتنوعة .

المطلب الرابع: تحديات الاقتصاد الاخضر ومعوقات تطبيقه في البلدان النامية

سنركز في هذه النقطة على المعوقات أو التحديات التي تواجه عملية الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر في مختلف بلدان العالم والنامية منها على وجه الخصوص وذلك لما واجهت هذه البلدان من نقص واضح في الامكانيات نتيجة ما عايشته من ظروف سواء الحروب والمجاعات والتي أثرت بصورة واضحة على معدلات النمو المتحققة فيه ومن أهم هذه التحديات هي⁽⁹⁾

- 1) الانخفاض الكبير في رأس المال العام (البشري والمادي) والنقص الواضح في البنى التحتية الداعمة لقيام مختلف المشاريع
- 2) عدم وجود قوانين فاعلة لحماية الملكية الفكرية بالضافة الى النقص الواضح في الامكانيات التكنولوجية
- 3) انخفاض الدعم الممنوح من قروض وغيرها للمشاريع المنفذة لمشاريع الاقتصاد الاخضر
- 4) التدهور الكبير في النظم البيئية حول العالم سواء من ناحية فقدان ما يقارب 50% من الاراضي الرطبة او الارتفاع الكبير في الانبعاثات الحرارية حول العالم والتدهور الكبير الذي تعرضت له الثروة السمكية وغيرها من الصعوبات التي طالت مختلف الجوانب البيئية عالمياً⁽¹⁰⁾ .

نلاحظ مما تقدم أن التحديات التي يواجهها البرنامج التنموي للاقتصاد الاخضر إنما هي عملية مفاضلة في جوهرها بين النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة الفقر من جانب والتحسين البيئي المرتبط بالعملية التنموية من جانب آخر ، ففي الواقع نلاحظ بالاخص في الدول النامية لا نجد أي مختص يفضل التحسين البيئي على حساب تخفيض نسب الفقر وهو ما تتميز به هذه البلدان لنقص الامكانيات المادية فيها مما يجعل تحسين المستوى المعاشي يحتل مقام الصدارة كهدف بارز على بقية الاهداف الاخرى وهي على عكس البلدان المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً مما يجعل بالامكان تطبيق السياسات الخضراء تطبيقاً سليماً .

المطلب الخامس: أليات التحول نحو الاقتصاد الاخضر

أن عملية التحول نحو الاقتصاد الاخضر عملية ليست بعملية تتم بين ليلة ضحاها بل تتطلب توافر الدوافع الكافية لتحقيق هذا التحول تتركز أغلبها على الدعم للعملية الاستثمارية الصديقة للبيئة سواء كان الاستثمار خاصاً أو عاماً ، بمعنى آخر تحقق الجدوى الاقتصادية والبيئة من الاستثمار المقام ويتم تحقيق ذلك من خلال عدة أليات فعلى سبيل المثال لا الحصر تقترح الاسكوا عدة أليات لتحقيق ذلك أهمها⁽¹¹⁾:-

- 1) توجيه الانماط الانتاجية والاستهلاكية توجيهاً بيئياً من خلال دعمها بسياسات وبرامج حكومية تشجع على تقليل التدهور البيئي في مراحل مبكرة .

(2) بناء الاطر القانونية والتنظيمية التي تشجع التحول نحو الاقتصاد الاخضر وخلق الحوافز التي تشجع على ازالة كافة الحواجز امام الاستثمارات الخضراء .

(3) تحديد الاولويات الاتفاقية للحكومة فيما يتعلق بتخضير القطاعات الاقتصادية ، بالإضافة الى توفير مختلف أدواتها لتشجيع ذلك مثل الضرائب باعتبارها اداة فاعلة وهمة في هذا المجال .

(4) الاستثمار في بناء القدرات والتدريب من أجل تعزيز القدرة البشرية على تحديد الفرص الناجمة في مجال الاقتصاد الاخضر ، أي تعزيز القدرات الابتكارية والمعرفية في هذا المجال من خلال إنشاء مراكز البحث والتطوير المتخصصة .

التشجيع على الاستثمار الذي يحقق التنمية المستدامة والخالي من التدهور البيئي والتركيز على التنمية الاجتماعية دون فقدان الثروة الطبيعية ، بمعنى آخر التحول التدريجي للتنمية الصديقة للبيئة⁽¹²⁾

المبحث الثاني: التجارب الدولية في تطبيق الاقتصاد الاخضر مع تحديات تطبيقه في العراق

سنشير هنا الى مجموعة من السياسات في أبرز البلدان الاسيوية والعربية التي طبقت البرامج المتنوعة للاقتصاد الاخضر وهي كثيرة ومتعددة كما سنشير الى تحديات تطبيق مثل هذه البرامج في العراق من أجل الخروج بأمكانية للاستفادة من التجارب التي سيتم ذكرها ، وبالأخص في ظل ما شهدته العراق من حروب متتابة كان لها الاثر السلبي على مختلف الجوانب في المجتمع ، وسيتم تناول ذلك على محورين المحور الاول يتضمن التجارب الدولية والمحور الثاني يتضمن تحديات تطبيق الاقتصاد الاخضر في العراق ومحاولة الاستفادة قدر الامكان من التجارب العالمية المذكورة.

المطلب الأول: تجارب بعض الدول الاسيوية والعربية في مجال تطبيق الاقتصاد الاخضر

أولاً: - ماليزيا

تعد ماليزيا من أبرز البلدان الاسيوية التي طبقت برامج الاقتصاد الاخضر حيث بدأت عملية تخضير الاقتصاد الماليزي منذ سبعينيات القرن المنصرم من خلال إدارة التلوث في صناعة زيت النخيل كخطوة أولى ومن ثم أنتقلت الى مجال الطاقة المتجددة منذ عام 2000 ، فماليزيا أنتهجت وبشكل مستمر سياسة عامة اقتصادية قائمة على المنهج الاخضر للاقتصاد وأعتمد النموذج المخطط القائم على التكنولوجيا الخضراء⁽¹³⁾ ، وبنيت التجربة الماليزية على مجموعة من السياسات أشتملت على تسع برامج هي كالآتي⁽¹⁴⁾:-

(1) في أبريل 2009 ، أعلنت الحكومة الماليزية عن دمج حافظة التكنولوجيا الخضراء في وزارة الطاقة والتكنولوجيا الخضراء والمياه المنشأة حديثاً (لتحل محل وزارة الطاقة والمياه والاتصالات).

(2) تم التأكيد على الدور المركزي للتكنولوجيا الخضراء من خلال إصدار سياسة وطنية للتكنولوجيا الخضراء ، والإشراف على التخضير في أربعة قطاعات - الطاقة والمباني والمياه وإدارة النفايات والنقل.

- (3) في أكتوبر 2009 ، تمت إعادة هيكلة مركز الطاقة الماليزي وتغيير علامته التجارية إلى مؤسسة التكنولوجيا الخضراء الماليزية ، لتنفيذ أجندة الوزارة للتكنولوجيا الخضراء.
- (4) لقيادة مبادرات التكنولوجيا الخضراء في ماليزيا ، أنشأ رئيس الوزراء وترأس مجلس التكنولوجيا الخضراء مع أعضاء رفيعي المستوى من الحكومة والقطاع العام ثم تم دمج المجلس مع مجلس تغيير المناخ.
- (5) تأسيس اتحاد المباني الخضراء في ماليزيا (MGBC) في عام 2009 لدعم هدف الحكومة المتمثل في تعزيز البيئات المبنية بشكل مستدام. كما تم إطلاق مؤشر المباني الخضراء لتمكين التصنيف الأخضر وإصدار الشهادات للمباني الماليزية.
- (6) في عام 2010 ، تم إطلاق حافز القرض الميسر ، وهو مخطط تمويل التكنولوجيا الخضراء ، لخلق بيئة سياسية من شأنها جذب المبتكرين ومستخدمي التكنولوجيا الخضراء. ويشمل قرضاً ميسراً بقيمة 470 مليون دولار للشركات (مطوري التكنولوجيا ومستخدمي التكنولوجيا) حيث ستدعم الحكومة 2 في المائة من سعر الفائدة وتضمن 60 في المائة من مبلغ القرض.
- (7) سيحدد إطار عمل المدن الخضراء إرشادات شاملة للبلدات الجديدة والقائمة في الدولة لتصبح خضراء من خلال دمج التقنيات الصديقة للبيئة. تم اختيار بوتراجايا وسيرجايا* القيادة المشروع وأن تصبح نماذج للبلدات الخضراء في البلاد.
- (8) كتيبات وإجراءات ومعايير المشتريات الخضراء قيد التطوير حالياً من قبل وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الطاقة والتكنولوجيا الخضراء والمياه ومنظمة البحوث وتطوير المعايير في ماليزيا ، SIRIM.
- (9) ينص قانون الطاقة المتجددة لعام 2011 (القانون رقم 725) على إنشاء وتنفيذ نظام تعريف تغذية خاص لتحفيز توليد الطاقة المتجددة في ماليزيا. سيتم إدارة القانون من قبل هيئة تنمية الطاقة المستدامة (SEDA) المنشأة حديثاً. الأهداف الكمية المحددة هي: 6 في المائة (أو 985 ميغاواط) من مزيج الطاقة الوطني يأتي من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2015 ؛ و 11 في المائة (2 جيغاواط) من توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 . نلاحظ مما سبق عمق التجربة الماليزية حيث أنها أبتدأت بتخضير صناعة معينة ومن ثم أتخذت إجراءات جديّة لتخضير الاقتصاد من خلال توظيف مفاصل الدولة لخدمة هذا الغرض الحيوي والمهم بحيث تصبح الاهداف الخضراء هي السائدة في جميع الانشطة بما يقلل من التكاليف المستقبلية وبما يخدم الغرض التكنولوجي من حيث زيادة الانشطة في مجالات البحث والتطوير وخلق الوظائف الخضراء بحدود 500000 ألف فرصة عمل عام 2020 بعد ان كانت 95000 ألف فرصة عام 2009 ورفع نسبة مساهمة الاعمال الخضراء ضمن الناتج المحلي الاجمالي ¹⁵.

ثانياً : - تجربة كوريا الجنوبية

تعد كوريا الجنوبية من أكثر البلدان تحقيقاً للنمو الاقتصادي خلال القرن العشرين وهو ما سمح لها ببنى العديد من الاستراتيجيات الخضراء في أوقات لاحقة وقامت الاستراتيجية الكورية على البرامج التالية⁽¹⁶⁾ :-

- (1) خصصت كوريا في عام 2009 80% من خطة التحفيز المالي لتنفيذ العديد من المشاريع الخضراء خصوصاً ما يتعلق بالبنى التحتية .

- (2) ضمنت كوريا الجنوبية الاستراتيجيات الخضراء ضمن خططها الخمسية حيث تهدف الى ان تصبح من ضمن القوى البارزة والعالمية الخضراء .
- (3) زيادة الاعتماد على مشاريع الطاقة المتجددة بهدف أن تغطي كوريا 11% من احتياجات البلد من الطاقة بحلول عام 2030، كما ان كوريا ألزمت المؤسسات الحكومية بأستخدام هذه المصادر.
- (4) بناء برنامج وطني لإعادة تدوير النفايات حيث أصبحت كوريا البلد الاول عالميا في هذا المجال وبما نسبته 49 % .
- (5) الى جانب البرامج المذكورة أعلاه وضعت كوريا الجنوبية برامج تتضمن خططاً فاعلة لنشر الوعي البيئي وتصفية المياه والتقليل من آثار تلوث الهواء من خلال برامج الهواء النقي .

يلاحظ مما تقدم مدى التقدم الذي حققته التجربة الكورية كونها استغلت معدلات النمو الاقتصادي وما حققته من موارد مالية كبيرة في بناء استراتيجيتها الخضراء حيث أضفت الشمولية على تجربتها بدءاً بالمؤسسات الحكومية ووصولاً لتوعية المواطن حول أهميتها وما يمكن أن تحقّقه من آثار إيجابية وما تخلفه من آثار سلبية عند إهمالها وعلى المواطنين أنفسهم ، ولسنا هنا بمعرض الحديث عن التجربة الكورية بشكل مفصل ، بقدر ما نهدف الى الإشارة الى أهميتها كونها تجربة غنية بالبرامج الممكن الاستفادة منها .

ثالثاً :- البلدان العربية

قامت العديد من البلدان العربية بتطبيق العديد من البرامج الهادفة لتطبيق الاقتصاد الأخضر كل حسب ما يلائم الظروف السائدة في كل بلد وبما يحقق النتائج الايجابية وهي كالآتي⁽¹⁷⁾ :-

- (1) أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة وسائل نقل عام مستدامة في دبي من خلال إنشاء شبكة مترو أنفاق لتحقيق تخفيضات بنسبة 30 في المائة في استخدام السيارات الخاصة. ونتيجة لذلك ، ستخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بسبب استخدام الطاقة المتجددة. بالإضافة إلى ذلك ، تم استخدام الغاز الطبيعي بشكل متزايد في سيارات الأجرة في دول مثل مصر والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة.
- (2) شيدت المملكة العربية السعودية العديد من المباني الصديقة للبيئة المستوحاة من المفاهيم المعمارية التقليدية لإعداد الطريق السهل لإنجازات معمارية مستقبلية. على سبيل المثال ، تهدف جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (KAUST) ذات التصميمات المبتكرة ، مثل الإضاءة الشمسية الطبيعية ، والتبريد بالطاقة الشمسية ، والطاقة الشمسية ، إلى تقليل الحاجة إلى الإضاءة الكهربائية والتبريد ، وتوفير تكاليف الطاقة السنوية.
- (3) 2014 ، أطلقت قطر خارطة طريق الاقتصاد الأخضر التي تمثل تأثيراً شاملاً للمساعدة في تطوير وتنفيذ السياسات نحو الاقتصاد الأخضر. علاوة على ذلك ، تطبق قطر ممارسات البناء المستدامة بشكل كبير وهي تحتل المرتبة السادسة في العالم في مجال المباني الخضراء.

- (4) قيام العديد من البلدان مثل الكويت والبحرين والمغرب بأنشاء المستدامة التي تطبق الشروط البيئية
- (5) قامت تونس بتركيز الاهتمام على مصادر الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على النفط وزيادة التخصيصات للطاقة الشمسية بما ساهم وبشكل فاعل في تقليل انبعاثات غاز الكربون بحوالي 214 الف طن خلال المدة 2008-2014

حيث شهدت هذه المدة أقامت وتسجيل 42 شركة في مجال تقنيات الطاقة الشمسية كما ان أقامت هذه الشركات وتشجيع هذه البرامج ساهم بتوفير العديد من فرص العمل⁽¹⁸⁾ .

(6) قامت المغرب بأنشاء العديد من محطات الطاقة الشمسية التي تغطي 14% من احتياجات البلد من الطاقة ، حيث قامت المغرب بأعتماد برامج هادفة للطاقة المتجددة تقلل الاعتماد على النفط الى جانب تقليلها لانبعاثات غاز الكربون من جهة وتوفير العديد من فرص العمل من جهة أخرى حيث قدرت فرص العمل بحوالي 27 ألف فرصة عمل عام 2020 ، كما انشأت المغرب برنامجاً وطنياً للنفايات المنزلية وتصفية المياه⁽¹⁹⁾ .

نلاحظ مما تقدم أن برامج الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية قد تركزت في مجالات الطاقة المتجددة من أجل تقليل الاعتماد على المصدر النفطي وخلق حالة من التنوع في مصادر الدخل في هذه البلدان الى جانب التقليل من التكلفة البيئية وتوفير فرص العمل من أجل التخفيف من نسب البطالة ، فبتطبيق برامج الاقتصاد الأخضر نلاحظ انها قد حققت اهدافاً متعددة اقتصادية واجتماعية وهذه الاهداف ليست بأهداف تنتهي بنهاية أجلها الزمنية بل تحقق الاستدامة لأجيال لاحقة.

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	النسبة الى أجمالي الإيرادات العامة
-------	------------------	-------------------	------------------------------------

المطلب الثاني: تحديات تطبيق الاقتصاد الأخضر في العراق

نعرض هنا أهم التحديات التي شكلت عائقاً أمام تطبيق البرامج الخضراء في هيكل الاقتصاد العراقي من أجل التوصل لحلول ناجعة للخروج من جملة المشاكل التي خلفتها هذه السلبيات من أجل المساهمة في وضع نموذج تنموي مستدام يحقق الموائمة بين الاقتصاد والبيئة في العراق وهذه التحديات هي كالآتي :-

أولاً :- ربيعة الاقتصاد العراقي

من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الأخضر في العراق لا بد من ألقاء نظره على هيكل الاقتصاد العراقي باعتبار الموارد الاقتصادية المتأتية هي ما تساهم في تسهيل تطبيق هذه البرامج بما تحققه من إيرادات مالية يمكن استغلالها في تطبيق مختلف السياسات والبرامج ، فالاقتصاد العراقي يعاني من اختلال واضح في هيكله الانتاجي مما جعله اقتصاداً ريعياً بامتياز لأعتماده على المورد النفطي في جميع المفاصل الاقتصادية وفي تمويل نفقاته السنوية ضمن الموازنة العامة حيث تجاوزت النسبة 95% ووصلت في بعض الاعوام الى 98% من هيكل الإيرادات العامة وبالأخص بعد 2003 وكما هو موضح في الجدول (1) في ظل رفع العقوبات الاقتصادية وأستئناف تصدير النفط .

جدول (1) المساهمة النسبية للإيرادات النفطية ضمن هيكل الإيرادات العامة خلال المدة (2003-2016) (

(مليون دينار)

98.3	15728387	15985527	2003
98.9	32631920	32982739	2004
97.5	39507713	40502890	2005
98.4	48449698	49232349	2006
97.3	53163645	54599451	2007
96.6	77589443	80252182	2008
93.7	51752350	55209353	2009
96.8	67988679	70178223	2010
298.	21518398	99998776	2011
.597	116833046	119817224	2012
97.4	110890539	113840076	2013
98.0	103501496	105609846	2014
96.9	64455242	66470252	2015
92.9	50547374	54409270	2016

المصدر :-

- 1 (أديب قاسم شندي ، حيدر ربح نجم ، السياسة المالية وكفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2013) ، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة واسط ، العدد 18 ، ص 14&18 .
- 2 (وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات الإنذار المبكر للربع الثاني لسنة 2017 ، ص 20 .

نلاحظ من الجدول السابق الاعتماد الكامل للموازنة في العراق على الإيرادات النفطية بحيث أصبحت الموازنة تبنى بالدرجة الأساس على سعر البرميل النفطي مما يجعل الأوضاع الاقتصادية رهناً لتقلبات الاسعار النفطية في السوق العالمية وهذا يعكس مدى العجز في بناء سياسات اقتصادية تخرج البلد من الطبيعة الريعية وتعمق من هيمنة القطاع النفطي على هيكلية الناتج المحلي الاجمالي بحيث يحتل النسبة الاكبر مقارنة ببقية القطاعات وبالاخص القطاعات القائدة للعملية التنموية كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وهذا ما يوضحه الجدول (2) حيث يتبين حجم الـ GDP مع النفط وبدون النفط

جدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي (مع النفط وبدون النفط) في العراق للمدة (2003-2016) بالأسعار الجارية (مليون دينار)
المصدر :-

1 (الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية

نلاحظ من الجدول أعلاه الارتفاع التدريجي للمساهمة النفطية في هيكل الـ GDP وخصوصاً المدة بعد 2003 والارتفاع الكبير في التصدير النفطي بحيث ركنت الحكومة للجانب النفطي ولم تستغل الإيرادات المتزايدة في خلق حالة من التنوع diversification في مصادر الناتج بصورة تعمق الاختلالات الهيكلية مما يشكل تحدياً أساسياً لتطبيق برامج

السنة	الناتج المحلي الأجمالي مع النفط	الناتج المحلي الأجمالي بدون النفط	نسبة النفط في الناتج المحلي الأجمالي %
2003	29585788	9213495	31.14
2004	53235358	22379365	42.04
2005	73533598	31153814	42.37
2006	95587954	42557057	44.52
2007	111455813	52181476	46.82
2008	157026061	69504860	44.26
2009	130643200	74079429	56.70
2010	160065565	86495646	54.04
2011	217327107	102070684	46.97
2012	254225490	127789933	50.27
2013	273587529	148013640	54.10
2014	266420384	149480319	56.11
2015	207876191	145849121	70.16
2016	196536350	136286920	69.34

وسياسات الاقتصاد الأخضر كون النمو الاقتصادي في العراق اقترن بعلاقة طردية مع زيادة الإيرادات النفطية .

ثانياً : - التلوث البيئي في العراق

تعد المشاكل البيئية من أهم المعوقات والتحديات امام تطبيق البرامج الخضراء كونها ترفع من التكاليف الاجمالية لمواجهةها ويزخر العراق بتحديات حمة في جانبه البيئي نتيجة ما تعرض له من حروب متلاحقة لم تتح له متنفساً لمواجهة أثارها السلبية واهم هذه التحديات البيئية كالآتي :-

- 1) تلوث المياه وشبكات المجاري :- تلوث المياه أثر كبير على صحة الانسان والتالي عدم توفر المياه لأعداد كبيرة من السكان فتلوث المياه في العراق يعود الى المصادر التالية كتلوث المياه الصالحة للشرب :- وترجع هذه المشاكل الى تآكل شبكات المياه الصالحة للشرب بالإضافة الى تلوثها البكتريولوجي في نقاط شبكات المعالجة المائية وهذا يعود الى أسباب متعددة منها وجود العديد من المخازن الزراعية ومعامل الادوية التي تطرح مخلفاتها بشكل مباشر دون أي معالجة يضاف لها انخفاض الكفاءة في إدارة المحطات المائية وأفتقارها لمواد التعقيم وسوء التجهيز بمختلف الادوات اللازمة لمعالجة المياه يضاف لذلك طرح الكثير من الفضلات الحيوانية والبشرية في مصادر المياه الصالحة للشرب⁽²⁰⁾.
 - 2) التلوث الاشعاعي :- عانى العراق بصورة واضحة في هذا المجال بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 وأستخدام القوات الامريكية للأسلحة الكيماوية بصورة أثرت على تفاقم الامراض وتلوث المياه والتربة⁽²¹⁾.
 - 3) تلوث التربة :- من اهم مصادر التلوث للتربة في العراق هي المياه الجوفية التي جرفت الكثير من الاراضي يضاف لها أنتشار مواقع الطمر الصحي في الكثير من الاراضي الصالحة للزراعة ، كما ان العديد م ن الانشطة الصناعية تشكل مسبباً رئيساً لتلوث التربة وبالأخص بعد عام 1991 نتيجة القصف الذي تعرضت له العدد من المنشآت النفطية وتسرب الكميات كبيرة من النفط ودوراه في أتلاف مساحات واسعة من الاراضي الزراعية حيث بلغت الكميات النفطية المتسربة بمحدود (11173000) مليون برميل مما ادى الى أتلاف مساحات واسعة من الاراض الزراعية بلغت (1613) هكتار وفقدان العديد من المحاصيل التي تسربت لها كميات نفطية كبيرة⁽²²⁾.
 - 4) تلوث الهواء :- ينتشر التلوث الهوائي في العراق نتيجة عدة مصادر منها أنتشار مصادر حرق الوقود وغياب الرقابة عن ذلك في ظل شحة الموارد اللازمة لمواجهة الاثار البيئية الناجمة عن ذلك وأبتدأ التلوث الحقيقي بعد عام 1991 على أثر حرق العديد من المصافي والمؤسسات النفطية كما ان أنتشار المولدات الاهلية والمعامل الصناعية داخل المناطق الصناعية وبأعداد كبيرة جداً يضاف لها مصادر الغبار والأتربة المتساقطة التي بلغت أعلى معدلاتها (41، 43، 31) غم م² وقد ظهرت في كل من محافظات (ذي قار ، المثنى والنجف) على التوالي في حين كان أقل معدل في محافظة واسط بمعدل (10) غم م²⁽²³⁾.
- يضاف الى ما ورد أعلاه العديد من مصادر التلوث الهوائي الاخرى في العراق مثل كمية الوقود المستخدم في الافران والمعامل الصناعية وكمية الغازات المحروقة فيها مما يزيد من تركيز غاز ثاني أوكسيد الكربون⁽²⁴⁾.

ثالثا :- أرتفاع نسبة الفقر في العراق

يعد الفقر وارتفاع نسبه من أخطر المشاكل التي تواجه تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وذلك لارتفاع تكاليف مواجهة نسبه المرتفعة ونلاحظ في العراق ان نسبة الفقر في العراق نتيجة وما عاشه من الحروب وويلاتها التي انعكست اثارها السلبية لفترات زمنية طويلة ، ويوضح الجدول(3) نسب الفقر في المحافظات العراقية .

جدول رقم (3) نسب الفقر في المحافظات العراقية بموجب مسح الفقر حتى عام 2018

المحافظة	النسبة %	المحافظة	النسبة %
المثنى	52	البصرة	16
الديوانية	48	النجف	12.5
ميسان	45	كربلاء	12
ذي قار	44	بابل	11
نينوى	37.7	بغداد	10
ديالى	22.5	دهوك	8.5
واسط	19	كركوك	7.6
صلاح الدين	18	أربيل	6.7
الانبار	17	السليمانية	4.5

المصدر :- وزارة التخطيط العراقية ، مسح الفقر لعام 2018

<https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360>

نلاحظ من الجدول أعلاه ان اعلى نسب الفقر تركزت في المحافظات الجنوبية نتيجة تعرض هذه المناطق للجزء الاكبر من ويلات الحروب المتلاحقة مما أثر وبشكل واضح على ارتفاع نسب الفقر البطالة في ساعد على تحقق ذلك غياب المشاريع الاستثمارية الكفوء القادرة على أمتصاص الايدي العاملة وانتشال أعداد كبيرة من أفراد المجتمع من حالة البطالة التي يعيشونها في ظل غياب البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص والذي يشكل الجزء الاكبر في معظم الانشطة الاقتصادية حول العالم ، كما ان غياب السياسات الحكومية وعدم اتخاذها لإجراءات جدية لمواجهة هذه المشكلة الحيوية ساعد في تفاقم أثارها السلبية يضاف لها حالة الفساد المالي وأحتلال العراق لمراكز متأخرة ضمن هذا المجال وكما سنعرضه في الفقرة اللاحقة .

رابعاً :- الفساد المالي

نتيجة للأوضاع التي تعرض لها العراق بعد عام 2003 وعدم وجود رؤى اقتصادية أو سياسية واضحة تنهض بمحمل الأوضاع العامة في البلد أستشرى الفساد في مختلف مفاصل الدولة مما ساهم في الهدر الكبير للموارد المالية التي كان من الممكن ان تستخدم في أحداث نقلة نوعية في البنيان العام للمجتمع العراقي ، وخير دليل على ذلك احتلال العراق لمراكز متأخرة ضمن مؤشر (CPI) **CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX** مؤشر مدركات الفساد ، مما يؤشر مدى الفساد المالي الدال على الهدر والتبذير الكبيرين في العراق وحسب ما يوضحه الجدول (4)

جدول (4) موقع العراق ضمن مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية

السنة	الترتيب العالمي للعراق ضمن المؤشر	مجموع البلدان ضمن المؤشر	السنة	الترتيب العالمي للعراق ضمن المؤشر	مجموع البلدان ضمن المؤشر
2003	113	133	2012	169	174
2004	129	145	2013	171	175
2005	137	159	2014	170	174
2006	160	163	2015	161	167
2007	178	180	2016	166	176
2008	178	180	2017	169	180
2009	176	180	2018	168	180
2010	175	178	2019	162	180
2011	175	183	2020	160	180

المصدر:- من أعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المنشورة على موقع منظمة الشفافية العالمية

www.transparency.org

نلاحظ من الجدول السابق المراتب المتأخرة التي أحتلها العراق ضمن مؤشر (CPI) حيث يتبين لنا مدى عمق العلاقة العكسية بين المؤشرات التنموية والفساد الكبير فعلى الرغم من الإيرادات المالية الهائلة المتأتية من التصدير النفطي ألا ان ذلك لم ينعكس بصورة إيجابية على أرض الواقع ، فالفساد هو العقبة الكبرى أمام أي منجز تنموي ممكن أتخاذة فالتخطيط وحده ليس كافياً ما لم ترافقه جدية واضحة في التنفيذ فأهم عنصر من عناصر نجاح مختلف الخط والسياسات هو الرقابة الفاعلة على مختلف البنود التي تصرف بموجبها التخصيصات المالية وهذا الوضع لا يتحقق ما لم يسبقه إصلاح مؤسسي واسع المدى يشمل كل المفاصل الحكومية على اختلاف أدوارها .

نلاحظ مما سبق ضخامة التحديات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي مما يحول دون رسم سياسة واضحة أو وضع برامج لتطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر ما لم تعالج التحديات المشار إليها وان لم تكن بشكل كامل ولكن بشكل تدريجي يمكن معه البدء ببرامج مرحلية أو قطاعية ومن ثم بعد مدة من الزمن الدخول في المراحل الشمولية للاقتصاد الأخضر بعد يبلغ الاقتصاد درجة من النمو والتنوع تنخفض معه الريعية الملائمة للاقتصاد العراقي كما تنخفض معه نسب الفقر بين مختلف المحافظات ، فالفساد يقوض التنمية ويستهلك الموارد بوتيرة أسرع وأكبر مما لو تم استخدامها وتوظيفها خدمة للمجتمع

الاستنتاجات

- (1) أن مفهوم الاقتصاد الأخضر ليس مفهوماً مقترحاً يلغي ما قبله من البرامج الاقتصادية بل يعد داعماً لها من خلال تناوله للجانب البيئي في البرامج الاقتصادية المتبعة .
- (2) يعد الاقتصاد الأخضر داعماً لمفهوم التنمية المستدامة من خلال تأكيده على الآثار الإيجابية طويلة الامد بصورة تحقق الاستقرار والتوازن النسبي في النمو الاقتصادي .
- (3) أن دول العينة (ماليزيا ، كوريا الجنوبية، البلدان العربية) ركزت في برامجها للاقتصاد الأخضر على جانبين أساسيين هما مجالات الطاقة المتجددة والبديلة وذلك لتقليل الاعتماد على المورد النفطي والهروب من الفخ الريعي مما يحقق أثراً بيئياً مستداماً من جهة ويقدم املاً في النمو الاقتصادي لأجل طويلة من جهة أخرى .
- (4) تعد ربيعة الاقتصاد العراقي التحدي الأكبر أم تطبيق برامج الاقتصاد الأخضر فالريعية زادت من الاعتماد على النفط بتمويل النفقات العامة بمعدل وصل في بعض السنوات الى 98% مما يعيق أي تجارب تنمية بالأخص في ظل عدم أستغلال الموارد المالية المتزايدة والمتأتية من الارتفاع الكبير في التصدير النفطي وتوظيفها في خلق حالة من التنوع في مصادر ال GDP.
- (5) التلوث البيئي الكبير فشي العراق مما يساهم في أرتفاع تكاليف مواجهته يعد تحدياً كبيراً هو الآخر أمام تطبيق السياسات الخضراء هذا بالإضافة الى معدلات الفقر الكبير وبالأخص في المحافظات الجنوبية في ظل الهدر الكبير في الموارد المالية وهذا يلاحظ من المراتب المتأخرة التي يحتلها العراق ضمن مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية.

التوصيات

- (1) يحتاج عملية تطبيق الاقتصاد الأخضر الى توعية فاعلة في بادئ الامر موجهة نحو الطبقة التي تدير الدولة وتعريفهم بأهمية هذه البرامج وأن أهمالها يحمل الدولة تكاليف مستقبلية أكبر لو تركت بكون تطبيق .
- (2) قبل أي تطبيق لبرامج الاقتصاد الأخضر لا بد من معالجة أهم مشكلة يواجهها المجتمع وهي الفقر ومحاولة التقليل من نسبته ولا يتم ذلك بحلول مؤقتة بتقديم الدولة لأعانات نقدية بل ببناء برامج اقتصادية منتجة تساعد على إيجاد فرص عمل تدر دخلاً ولأجل طويلة.

- (3) تأسيس مركز متخصص ومستقل من قبل الحكومة يقوم بأعداد دراسات مستقبلية عن جميع المجالات التي يمكن ان تطبيق فيها البرامج الخضراء مع أعداد جداول بكلفها الفعلية وتخضع لرقابة مشددة من الناحية التطبيقية لتجنب الهدر المالي مستقبلاً أو تخصيص نسبة معينة من الإيرادات النفطية للبرامج الخضراء .
- (4) ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية والعربية على حد سواء وبالأخص التجارب المطبقة في الدول الغنية بالمصدر النفطي والتوجه أولاً الى التجارب التي هدفت الى تقليل الاعتماد على المصدر النفطي من خلال بحث معظم الدول عن مصادر الطاقة بديلة .
- (5) إعادة النظر في القوانين والتشريعات البيئية المطبقة في العراق خصوصاً في ظل التلوث الكبير في مصادر المياه الصالحة للشرب والنفايات التي انتشرت في مراكز المدن وبشكل واضح للعيان بدون اتخاذ أي إجراءات فاعلة .

التهميش:

- ¹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، (2011)، استعراض الإنشائية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا ، العدد الاول ، الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر : المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، الامم المتحدة ، نيويورك ، ص 4 .
- ² - نجاتي ، حسام الدين ،(2012)، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية 215 ، معهد التخطيط القومي ، مصر، ص 18 .
- ³ - علو ، ابراهيم كاطع ،(2015)، الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة في اقتصادات (الصين ، البرازيل والعراق)، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ص 15 .
- ⁴ - الاسكوا ، مصدر سابق ، ص 3-4 .
- ⁵-Rio Conventions Pavilion
<https://www.cbd.int/doc/press/2012/pr-2012-06-13-riopavilion-ar.pdf>
- ⁶ - الخطيب ، عبد الوهاب ،(2012)، تحديات الاقتصاد الاخضر في العراق ، مجلة كلية التربية الاساسية ، مركز بحوث البيئة الجامعة التكنولوجية ، العدد 74 ، 670 .
- ⁷ - الامم المتحدة ،(2012)، تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة(مؤتمر ريو دي جانيرو) نيويورك ، ص 2-3 .
- ⁸ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،(2011)،المنتدى البيئي الوزاري العالمي ،الاقتصاد الاخضر، نيروبي ، ص 8 .
- ⁹ - جواد ، كمال كاظم ،(2017)، سياسات التحول نحو الاقتصاد الاخضر في ظل التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 15 ، العدد 1 ، ص 153 .
- ¹⁰ -Maran , R. malar, Alexandru-mircea Nedelea, (2017) Green economy: challenges and opportunities, Ecoforum, volume 6, issue 3(13), p 1-2 .
- ¹¹ - لفنة ، سعد جابر ،(2019)، تحقيق استدامة الموارد الاقتصادية الطبيعية من خلال مبادئ الاقتصاد الاخضر ،جامعة الكوفة، مجلة البحوث الجغرافية ، المجلد 2، العدد 29، ص 232-233 .
- ¹² - Maran,op cit: 2
- ¹³ - Vaghefi, Negin, Chamhuri Siwar, Sarah Aziz Abdul Ghani Aziz,(2015), Green Economy: Issues, Approach and Challenges in Muslim Countries, Theoretical Economics Letters, p 33 .
- ¹⁴ - A. Hezri, Adnan, Rospidah Ghazali,(2011),A Fair Green Economy Studies of Agriculture, Energy and Waste Initiatives in Malaysia, United Nations Research Institute for Social Development , p 5 .
- ¹⁵ بوتراجايا:هي العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا تم نقل مقر الحكومة في عام 1999 من كوالالمبور إلى بوتراجايا، بسبب الاكتظاظ والازدحام في السابق.. تقع على مسافة 20 كيلومتر جنوب كوالالمبور.
- سيبرجايا : مدينة تقع في ماليزيا، وتبعد 30 كم عن كوالالمبور. تحتوي حديقة للعلوم وتعتبر جزءاً رئيسياً من مركز الوسائط المتعددة في ماليزيا. تقع في مقاطعة سيبانغ، سيلانغور. وتطمح هذه المدينة لتكون وادي السيليكون في ماليزيا.

- 16 - حليلة ، بن سعيد ، جبلي محمد الأمين،(2020)،تجربة كوريا الجنوبية في تبني السلوك الأخضر وانعكاسها على التنمية المستدامة ، الجزائر ،مجلة التنظيم والعمل،المجلد 9 ، العدد1 ، ص 110-112 .
- 17 - Vaghefi,op cit:34
- 18 - المالكي ، عبد الله بن محمد،(2017)،التحول نحو الاقتصاد الأخضر:تجارب دولية،المجلة العربية للإدارة، المجلد 37 ، العدد 4 ، المملكة العربية السعودية ، ص 183 .
- 19 - نفس المصدر السابق ، ص 185 .
- 20 - البطاط ، منتظر فاضل،(2009)، تلوث المياه في العراق وأثاره البيئية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 4 ، ص 131-132 .
- 21 - موسى ، حيدر طالب ،(2015)، واقع التنمية البشرية في العراق مع إشارة للواقع الخدمي والبيئي ،مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 5 ، العدد 1 ، ص 140 .
- 22 - الحسيني ، أحمد خليل حسن،(2004)، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (1990-2000) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد ، ص 179 .
- 23 - وزارة التخطيط،(2018)، الجهاز المركزي للإحصاء، الاحصاءات البيئية في العراق (تلوث الهواء لعام 2018) ، ص 7 .
- 24 - نفس المصدر السابق ، ص 7 .

قائمة المراجع والمصادر:

1. ابراهيم كاطع علو. (2015). الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة في اقتصادات (الصين , البرازيل والعراق). أطروحة دكتوراة غير منشورة ،جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد .
2. أحمد خليل حسن الحسيني. (2004). التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (1990-2000) . أطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد .
3. أديب قاسم شندي، حيدر ربح نجم. (2015). السياسة المالية وكفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة(1980-2013). (العدد 18،. المخر) مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة واسط.
4. الامم المتحدة. (2012). تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة(مؤتمر ريو دي جانيرو) . نيويورك.
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). (2011). استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا. الامم المتحدة , نيويورك.
6. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2011). المنتدى البيئي الوزاري العالمي ،الاقتصاد الاخضر. نيروبي .
7. بن سعيد حليلة ، جبلي محمد الأمين. (2020). تجربة كوريا الجنوبية في تبني السلوك الأخضر وانعكاسها على التنمية المستدامة. مجلة التنظيم والعمل، المجلد 9 (العدد 1).
8. سعاد جابر لفته. (2019). تحقيق استدامة الموارد الاقتصادية الطبيعية من خلال مبادئ الاقتصاد الاخضر. مجلة البحوث الجغرافية ، المجلد 2(العدد 29).
9. عبد الله بن محمد المالكي. (2017). التحول نحو الاقتصاد الأخضر:تجارب دولية. المجلة العربية للإدارة، المجلد 37(العدد 4).
10. عبد الوهاب الخطيب. (2012). تحديات الاقتصاد الاخضر في العراق. مجلة كلية التربية الاساسية، العدد 74 .

11. كمال كاظم جواد. (2017). سياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 15 (العدد 1).
12. منتظر فاضل البطاط. (2009). تلوث المياه في العراق وأثاره البيئية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11 (العدد 4).
13. موقع منظمة الشفافية العالمية . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.transparency.org
14. وزارة التخطيط. (2017). مؤشرات الإنذار المبكر للربع الثاني لسنة 2017 . الجهاز المركزي للإحصاء .
15. وزارة التخطيط. (2018). الاحصاءات البيئية في العراق (تلوث الهواء لعام 2018). الجهاز المركزي للإحصاء .
16. وزارة التخطيط. (بلا تاريخ). الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية.
17. وزارة التخطيط العراقية. (بلا تاريخ). مسح الفقر لعام 2018 . تم الاسترداد من

<https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360>

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

qā'imāt al-marāḡi' w al-maṣādir:

1. abrahim katie ealu. (2015). alaiqtisad alakhdar masar jadid fi altanmiat almustadamat fi aiqtisadat (alsiyn , albarazil walearaqu). 'utruhat dukturat ghayr manshurat ,jamieat karbala' , kuliyyat aladarat walaiqtisad .
2. 'ahmad khalil hasan alhusayni. (2004). altahlil alaiqtisadiu limuashirat altanmiat albashariat fi aleiraq lilmuda (1990-2000) . 'utruhat dukturah , jamieat alqadisiat kuliyyat aladarat walaiqtisad .
3. 'adib qasim shandi, haydar ribh najma. (2015). alsiyasat almaliat wakafa'at 'ada' albiyat alaistithmariat fi alaiqtisad aleiraqii lilmudati(1980-2013). (aleadad 18., almuhariri) majalat alkut lileulum al'iidariat walaiqtisadiat , jamieat wastu.
4. alamam almutahidatu. (2012). taqrir mutamar alamam almutahidat liltanmiat almustadamatu(mutamar riu di janiru) . niuyurki.
5. allajnat alaiqtisadiat walaijtimaeiat ligharbii 'asya (alaskwa). (2011). aistierad al'innatajyt wa'anshitat altanmiat almustadamat fi mintaqat alaskwa. alamam almutahidat , niuyurki.
6. barnamaj al'umam almutahidat lilbiyati. (2011). almntadaa albiyyiyu alwizarii alealamiu ,aliaqtisad aliakhdari. nayrubi .
7. bin saeid halimat , jabali muhamad al'amin. (2020). tajribat kuria aljanubiat fi tabaniy alsuluk al'akhdar waineikasiha ealaa altanmiat almustadamati. mujalat altanzaym waleumli, almujalad 9 (aleadad 1).
8. suead jabir laftata. (2019). tahqiq aistidamat almawarid alaiqtisadiat altabieiat min khilal mabadi alaiqtisad alakhdar. majalat albuḡuth aljughrafiat , almujalad 2(aleadad 29).
9. eabd allah bin muhamad almaliki. (2017). altahawul nahw aliaqtisad al'akhdari:tajarib dualiatun. almajalat alearabiat lil'iidarati, almujalad 37(aleadad 4).

10. eabd alwahaab alkhatib. (2012). tahadiyat alaiqtisad alakhdar fi aleiraqi. majalat kuliyyat altarbiat alasasiati, aleadad 74 .
11. kamal kazim jawad. (2017). siyasat altahawul nahw alaiqtisad alakhdar fi zili altafawut fi mustawayat altanmiat alaiqtisadiat fi albuldan alnaamiati. majalat jamieat karbala' aleilmiati, almujaalad 15 (aleadad 1).
12. muntazar fadil albatati. (2009). talawuth almiyah fi aleiraq wa'atharah albiyyatu. majalat alqadisiat lileulum al'iidariyat walaiqtisadiati, almujaalad 11(aleadad 4).
13. mawqie munazamat alshafaafiat alealamia . (bila tarikhin). tama aliastirdad min www.transparency.org
14. wizarat altakhtiti. (2017). muashirat al'iindhar almubakir lilrubue althaani lisanat 2017 . aljihaz almarkazii lil'iihsa' .
15. wizarat altakhtiti. (2018). alaihsa'at albiyyat fi aleiraq (talawuth alhawa' lieam 2018). aljihaz almarkazii lil'iihsa' .
16. wizarat altakhtiti. (bla tarikhin). aljihaz almarkazii lilahisa' , alhisabat alqawmiatu.
17. wizarat altakhtit aleiraqiati. (bla tarikhi). mash alfaqr lieam 2018. tama aliastirdad min <https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360>



JOURNAL INDEXING

مَجَلَّةُ التَّرَاثِ

AL TVRATH Journal (ALTJ)

ثلاثية، دولية، دورية، محكمة، تعنى بالدراسات الإنسانية والاجتماعية

متعددة التخصصات، متعددة اللغات

Trimestral, International, Periodic And Arbitrated Manner, Devoted To Human And Social Studies

Multidisciplinary, Multilingual.

LEGAL DEPOSIT: 2011- 1934

ISSN: 2253-0339

E-ISSN: 2602-6813



TOGETHER WE REACH THE GOAL



Scientific Indexing Services



ScienceGate Academic Search Engine



الكشاف العربي
للإستشهادات المرجعية

